**الانضمام أو الموت: الجزء الثاني**



كان من يؤمنون بالخرافات في منتصف القرن الثامن يعتقدون أن أفعى قُطِّعت إلى قطع يمكن أن تعود إلى الحياة إذا أًعيد تجميعها قبل غروب الشمس. وقد صُمِمت هذه الصورة بواسطة بنيامين فرانكلين في خمسينيات القرن الثامن عشر لتشجيع المستعمرات المتفرقة في أمريكا الشمالية على الاتحاد ضد تهديد القوات الفرنسية والهنود، واستُخدمت لاحقاً في سبعينيات القرن نفسه كرمز للقوة في توحيد المستعمرات لمقاومة القوات البريطانية أثناء الثورة الأمريكية. (نقش خشبي، بنيامين فرانكلين، 9 مايو 1754، جريدة بنسلفانيا الرسمية (فيلادلفيا، بنسلفانيا)).

الانضمام أو الموت: الجزء الثاني

بقلم لوريان آبدايك تولير

لندن، 28 فبراير 2013

رغم أن الخامس عشر من فبراير مر في احتفالات سلمية في جميع أنحاء ليبيا، ما تزال هناك فرصة ضئيلة سانحة يمكن من خلالها للقوى المختلفة المهتمة بدستور ليبيا أن تجتمع معاً لتخطط للعملية الدستورية بنجاح.

لقد أعادت المحكمة العليا الليبية [بإعلانها يوم الثلاثاء](http://www.libyaherald.com/2013/02/28/supreme-court-nullifies-ntcs-constitutional-commission-elections-but-leaves-it-to-congresselections/) قرار بطلان [التعديل الدستوري رقم 3](http://www.righttononviolence.org/mecf/05072012-amendment-3rd-amendment-constitutional-declaration-i-a-constitution-making-power-national-congress/) للإعلان الدستوري إحياء قضية انتخاب أم اختيار لجنة كتابة الدستور. ويظل من غير الواضح ما إذا كان المؤتمر الوطني العام سوف يصدر تعديلاً دستورياً لحسم الأمر نهائياً.

ويجب أن يتناول المؤتمر الوطني العام هذه القضية بعناية لتجنب إثارة قضايا إجرائية وشرعية أخرى في ظل عملية محاصرة بالفعل. وتُرجِع قيادة المؤتمر الوطني العام الكثير من التأخير لانتظارهم تقرير المحكمة العليا للمصير النهائي للتعديل الدستوري رقم 3.

رغم ذلك فإن يمكن إرجاع جزء من التأخير الحادث حتى الآن إلى الفشل في الوصول إلى صيغة متناسقة لكل نصائح الخبراء المحليين والدوليين المتوفرة لدى المؤتمر الوطني العام. إضافة إلى ذلك، فإن المجتمع المدني غافل عن النصائح المقدمة ، ولذا لا يمكنه الحكم كيف يؤيد المؤتمر الوطني العام أو يحاسبه.

وفي محاولة للمساعدة في معالجة قلة المعلومات ولتشجيع تنسيق أفضل بين المؤتمر الوطني العام، والمجتمع المدني، والخبراء المحليين، والمجتمع الدولي، ستغطي هذه الافتتاحية الجهود الدستورية المختلفة للمجتمع الدولي في ليبيا.

فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، تحظى ليبيا بوضع أولي أفضل من البلدان الأخرى التي مرت بتحول ما بعد نزاع. ففي البوسنة (1995)، وتيمور الشرقية (2002)، وكوسوفو (1998)، والعراق (2005)، لعبت الولايات المتحدة و/أو الأمم المتحدة أدواراً مهيمنة في كتابة الدستور كجزء من مُجْمل عملية السلام. وفي كل من تلك الحالات جاءت النتائج أقل من مثالية. لقد أدى التدخل الدولي القوي في كتابة الدستور إلى ما سُمي "[سلام ضحل](http://www.nytimes.com/2012/05/04/opinion/dayton-ended-the-killing-but-bosnia-still-needs-fixing.html?_r=3&)" بين الانتماءات العرقية المتعادية في البوسنة، و[انعدام الملكية المحلية](http://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199566167.001.0001/acprof-9780199566167-chapter-14) في كوسوفو. وفي تيمور الشرقية والعراق، فرضت الضغوط الدولية أطراً زمنية مُعجّْلة، نتجت عنها بشكل ظاهر تسويات دستورية سياسية وغير تامة.

بيد أن الثورة الليبية جاءت بنصر حاسم نسبي يمنع الحاجة لتواجد أي قوات حفظ سلام دولية داخل الحدود الليبية. بدلاً من ذلك، فإن الليبيين في موقف يتيح لهم الاستفادة من خبرة المجتمع الدولي كما فعلت ناميبيا (1990) وألبانيا (1998)، إن اختاروا ذلك. ففي ناميبيا، يساعد المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية مثل منظمة شعوب جنوب غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة في وضع وإقرار مبادئ توجيهية تبنتها فيما بعد الجمعية التأسيسية الناميبية. وفي ألبانيا، وهو نموذج يحسن الليبيون صنعاً إن أتبعوه، تم تنسيق خبرة المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والخبراء بواسطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لصالح الجمعية التأسيسية.

ورغم أنها غير منسقة كما في ألبانيا، فإن قيادة المؤتمر الوطني العام أكثر انفتاحاً لتلقي النصيحة من المنظمات الدولية عنها من أي دولة أو منظمة غير حكومية دولية. هذا لأن نصيحتها ينظر إليها على أنها أقل تحيزاً.

والأمم المتحدة هي واحدة من تلك المنظمات، حيث تحظى باحترام كبير من قبل المؤتمر الوطني العام. وتتمتع الأمم المتحدة بحضور متعدد في ليبيا. ورغم أن المنظمات المختلفة مستقلة عن بعضها بعض، وتخضع لهيئات مختلفة داخل الأمم المتحدة، فهي جميعهاً تخضع [لتكليف](http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3544&language=en-US) مجلس الأمن لعام 2012 بـ"إجراء حوار سياسي شامل، والترويج للمصالحة الوطنية، وتحديد عملية صنع الدستور والعملية الانتخابية." إن [بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا](http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3544&language=en-US)، البعثة السياسية، تحظى في مشاركتها من خلال البرامج المكملة بدعم من مكتب [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي](http://www.undp.org/content/undp/en/home.html) في البلد. وتقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا النصائح والدعم الفني الدستوري والانتخابي بناء على طلب الحكومة والمؤتمر الوطني العام. ويسهِّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوار والنقاش الشعبي الخاص بعملية صنع الدستور عن طريق تمويل منظمات المجتمع المدني، وتنسيق الجهود، وتوفير الخبراء، والعمل مع الأكاديميين الليبيين، وإدارة نشاطات التوعية إدارة مباشرة.

على خلاف مهمات حفظ السلام في البلدان الأخرى التي ذُكِرت أعلاه، تخطو الأمم المتحدة خطوات حذرة في ليبيا، حيث تقدم النصيحةً والمساعدة عند الطلب، وتُقدِّم التوصيات، لكنها لا تُفرض على صانعي القرار الليبيين. هذا المنهج السياسي نتج جزئياً عن قرار إستراتيجي للأمم المتحدة بالابتعاد عن الأضواء، فليست هناك حاجة لتواجد عسكري دولي، وكدولة، فإن ليبيا مستقلة مالياً. إن ضبط النفس الذي تتبعه الأمم المتحدة ذو فائدة طويلة المدى لليبيين الذين سوف يكونون قادرين على تقرير طريقهم الدستوري الخاص بأنفسهم. إلا أن ما يقيد العلاقة بين الطرفين هو أن النصيحة الدستورية والانتخابية الخبيرة للأمم المتحدة يمكن تجاوزها أو حجبها بسهولة من قبل المؤيدين الأكثر قوة.

هناك أيضاً وجود سياسي دائم للإتحاد الأوربي في ليبيا حيث ينسق البرامج التي تنفذها منظماته المختلفة. وتشمل تلك المنظمات الأوروبية التي تهتم بالدستور مجموعة الإدارة الدولية و[شبكة وكالات تنفيذ التنمية](http://www.eunida.eu/). مجموعة الإدارة الدولية هي مؤسسة أقامتها وتمولها 13 دولة أعضاء (إضافة إلى النرويج وسويسرا) في 1993 بعد مأساة يوغسلافيا، ولها أيضاً وجود قوي في ليبيا، حيث يتولى مكتبها في البلد مجموعة صغيرة دائمة من ثلاثة موظفين إضافة إلى مرونة في جلب الخبراء حسب الحاجة، وميزانية قدرها 4.5 مليون يورو توفرها الدول الأعضاء المساهمين، وتكليف بالتواجد في ليبيا حتى عام 2014. كذلك هناك خبير دستوري ضمن طاقم العمل، لكن ليس هناك خبير بالانتخابات ضمن طاقم العمل حالياً.

يتيح تكليف مجموعة الإدارة الدولية لها دوراً مؤيداً يفوق دور الأمم المتحدة. فقد أجرت المجموعة في الخريف الماضي تدريباً لتعريف المؤتمر الوطني العام من خلال برنامج نظير لنظير يتضمن أعضاء البرلمان والمسؤولين و34 خبيراً من بلدان أوروبية متعددة. كما أن المجموعة ( إضافة إلى الأمم المتحدة) أيدت أيضاً قسم الشؤون العامة والاتصالات التابع للمؤتمر الوطني العام، والذي تأسس في نوفمبر الماضي لكنه لا يعمل بطاقة كاملة بعد. طبقاً لمديرة المشروع، إليسا لاجالا، فإن مجموعة الإدارة الدولية تبحث أيضاً مساعدة المؤتمر الوطني العام في تطوير حملة تثقيفية مدنية دستورية من خلال مكتب الشؤون العامة المُشكّْل حديثاً، إضافة إلى دعم تحديد المؤتمر الوطني العام للوظائف الرئيسية لأمانة لجنة كتابة الدستور.

تشمل البرامج الدستورية لشبكة وكالات تنفيذ التطوير مساعدة تسهيل وتمويل إجراء مسح دستوري يجري تنفيذه هذا الشهر بواسطة مركز بحوث بنغازي. وطبقاً لرولاند هدسون، رئيس فريق شبكة وكالات تنفيذ التطوير في ليبيا، "استطلاع الرأي جزء مهم جداً من الديمقراطية الحديثة. فإذا أمكن إجراء استطلاعات رأي علمية في المراحل المتعددة لعملية صنع الدستور، فإن لجنة الـ60 سوف تسمع صوت الشعب الليبي بسهولة أكثر وبصورة منظمة وشاملة."

أجرى [معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية](http://www.idea.int/)، وهي منظمة مشتركة بين الحكومات، وذات صلات وثيقة بالأمم المتحدة، تدعم التحولات الديمقراطية عالمياً، أجرى برامج خاصة بالانتخابات وأقام ورش عمل متعلقة بالدستور في عام 2012. ورغم أنه خطط في [ميزانيته للفترة 2012-2014](http://www.idea.int/upload/Int-IDEA-Programme-Budget-2012-2014.pdf) لـ"توفير مساعدة تقنية لعملية بناية الدستور" في ليبيا، فإن الميزانية الخاصة بالدستور نفدت في نهاية 2013. وما يزال من غير الواضح ما إذا كان سوف يتم تخصيص مبالغ أخرى لهذا الغرض في الوقت المناسب لمساعد لجنة كتابة الدستور أم لا.

وإضافة إلى الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي، هناك عدة منظمات غير حكومية دولية لديها برامج تهتم بالدستور في ليبيا. هذه الجهود ممولة بوجه عام من قبل البلدان الأعضاء في حلف الناتو - امتداد منطقي للمساعدة العسكرية التي قدمتها منظمة حلف شمال الأطلنطي للثورة الليبية.

يترأس مكتب [مجموعة القانون الدولي العام والسياسة](http://publicinternationallawandpolicygroup.org/) في ليبيا شخصية ليبية شهيرة هو فاضل لامين، وتموله بضعة بلدان أعضاء في الناتو، بمن فيها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا. مجموعة القانون الدولي العام والسياسة مكتب محاماة متطوع مقرة واشنطن، مقاطعة كولومبيا، متخصص في تقديم المساعدة القانونية إلى المسؤولين وأعضاء المجتمع المدني في الدول المتحولة إلى الديمقراطية. وقد قدمت مجموعة القانون الدولي العام والسياسة في ليبيا النصح إلى المجلس الوطني الانتقالي الليبي ودعمت صياغة قانون العدالة الانتقالي. كما نظمت أيضاً أكثر من 30 ورشة في أنحاء ليبيا من أجل المجتمع القانوني، والنساء، والشباب والمنظمات المحلية المختلفة بشأن الحوار الخاص بالانتخاب مقابل الاختيار، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. والآن، سوف تحول مجموعة القانون الدولي العام والسياسة اهتمام ورشها إلى دور المشاركة الشعبية في العملية الدستورية ودعم وضع خارطة طريق دستورية يدفعها المجتمع المدني.

تتمتع منظمة [الإبلاغ عن الديمقراطية الدوليةً](http://www.democracy-reporting.org/)، وهي منظمة غير حكومية دولية مقرها برلين تحصل على تمويلها في ليبيا من السفارة البريطانية، تتمتع بخبرة واسعة في مساعدة وتقديم النصح للعملية الدستورية في تونس ومصر. وقد تضمن برنامجها الدستوري الليبي حتى الآن ورش عمل عن دستور 1951 والعناصر الضرورية للديمقراطية من أجل نقابات المحامين والكليات في بنغازي، وطرابلس، ومصراته. وسوف تستفيد البرامج المستقبلية للشبكة الدولية لمنظمة الإبلاغ عن الديمقراطية الدوليةً من خبراء الدستور المقارن في وضع أبحاث للإحاطة موضوعها دستور 1951، واللامركزية، والدساتير المؤقتة، والاستقلال القضائي والدستورية الإسلامية. واستناداً على أبحاث الإحاطة تلك، سوف تستضيف منظمة الإبلاغ عن الديمقراطية الدوليةً خبراء دوليين لعقد المزيد من ورش العمل من أجل نقابات المحامين، وكليات الحقوق ومنظمات المجتمع المدني. وتشمل مشاريع أخرى قيد النظر تدريب طلاب القانون على طرق إجراء البحوث الدستورية المقارنة.

إضافة إلى تمويل منظمة الإبلاغ عن الديمقراطية الدوليةً، دعمت السفارة البريطانية عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني الليبية من خلال مشاريع مع الأنظمة الدولية للإصلاح الانتخابي وDCA [منظمة غير حكومية دنمركية]. وتقوم الأنظمة الدولية للإصلاح الانتخابي بتدريب وتوجيه الجمعية الليبية للديمقراطية، والتي تجمع التعليقات الشعبية على القضايا الدستورية، وأبشر، وهي مجموعة مكونة من ثوار سابقين ساعدوا في مراقبة انتخابات 2012 ويخططون الآن لتسهيل التثقيف المدني الدستوري الأساسي للشباب الذين قاتلوا أثناء الثورة. وتوفر منظمة DCA منحاً فرعية لجماعات النسائية، بعضها موجه إلى التدريب على ما يخص الدستور ونشاطات زيادة الوعي. كما وفرت السفارة تمويلاً أيضاً للمعهد الديمقراطي الوطني، والذي قام بدوره بتوفير الدعم للشبكة الوطنية للشباب التي تدعو إلى تخصيص حصة مقدارها 10% لمشاركة الشباب في لجنة كتابة الدستور. أخيراً، مولت السفارة البريطانية حركة إعلام هيئة الإذاعة البريطانية لتدريب ودعم قناة ليبيا الوطنية والتلفاز الليبي الرسمي، ومعهد الإبلاغ عن الحرب والسلام على استخدام 15 محطة إذاعة مجتمعية لمساعدة وسائل الإعلام الليبية في تقديم برامج متعددة المواضيع وغنية بالمعلومات المفيدة عن تحول ليبيا، بما في ذلك العملية الدستورية.

دعمت السفارة الألمانية مؤخراً المؤتمر الذي أقامته منظمة [صوت المرأة الليبية](http://www.vlwlibya.org/ar/) تحت عنوان صوت واحد، في خلال الفترة 26-28 يناير. وخلال التحضير للمؤتمر، أعد المنظمون تحليلاً مقارناً لتناول دساتير المنطقة لقضايا المرأة، مثل سن الزواج وانتقال الجنسية من الأم إلى الأبناء. كما نُظِمت أثناء المؤتمر ورشة عمل قدم خلالها الحضور توصيات بخصوص القضايا الرئيسية للعملية الدستورية. وكذلك مولت السفارة السويسرية ورش عمل مماثلة متعلقة بالدستور.

تحصل المنظمات غير الحكومية الدولية الباقية المهتمة بالدستورية في ليبيا على تمويل من الكونغرس الأمريكي، بما في ذلك [الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية](http://www.usaid.gov/)، و[المعهد الأمريكي للسلام](http://www.usip.org/about-us)، و[الصندوق الوطني للديمقراطية](http://www.ned.org/languages/ar). وتوفر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من خلال مكتب المبادرات الانتقالية التابع لها، دعماً على مستوى القاعدة ومنحاً صغيرة للمنظمات الليبية، خاصة في المناطق التي تحظى بخدمات قليلة. وتتضمن المشاريع من هذا النوع المتعلق بالدستور تدريبات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مختلف أنحاء البلاد للمجموعات المدنية على القضايا الدستورية وهياكل الدولة والتأييد. وقد أدت هذه التدريبات إلى نشاطات بواسطة منظمات المجتمع المدني، مثل القيام بحملات لنشر المعلومات الدستورية، وإجراء مسوحات لمناطق الدخل المنخفض في طرابلس لاستعمالها في إعداد مواد تثقيفية تستهدف الدستور بشكل أفضل، وحملات تأييد في قضايا دستورية. وتتضمن برامج أخرى تمويل جولة دستورية بالحافلة قامت بها منظمة H2O (نوُقِشت باستفاضة في [المقالة الأولى](http://www.libyaherald.com/2013/02/02/join-or-die-part-i/) ضمن هذه السلسلة)، وإعلانات للخدمات العامة، وفقرات إذاعية، وفيديوهات قصيرة، وكتيبات خاصة عن القضايا الدستورية، وتوفير أماكن مادية، خاصة في الجنوب والشرق، للتحاور بين المواطنين والحكومية، وإخراج كتابات للتثقيف الشعبي عن الدستور.

وقد وفر المعهد الأمريكي للسلام، والذي أخرج بعض أكثر الأبحاث شموليةً عن العملية الدستورية، الدعم الخبير لمساندة شبكة من أكثر من 500 منظمة مجتمع مدني ليبية تدعو إلى ما يسمى بـ"البيان العام." هذه الوثيقة تدعو إلى عملية دستورية شفافة وتشاركيه، والى عملية دستورية شاملة نوُقِشت بتفصيل أكبر [هنا](http://www.libyaherald.com/2013/02/02/join-or-die-part-i/). ويحصل منسقو الشبكة على التمويل بشكل فردي من خلال مبادرة أنجيلينا جولي باسم مبادرة الزملاء القانونيين لجولي.

بما يتفق مع ممارساته في بلدان أخرى تمر بمرحلة انتقالية، يدعم الصندوق الوطني للديمقراطية منظمات المجتمع المدني الليبي المحلية ويوفر مساعدة خبيرة بالمراحل الانتقالية استجابة للاحتياجات والطلبات المحلية، وهو يسعى حالياً لتوسيع دعمه إلى منظمات المجتمع المدني الليبي المحلية المشاركة في العملية الدستورية وجوهرها. كما يدعم الصندوق الوطني للديمقراطية أيضاً منظمتين إقليميتين من المشاركين أو الشركاء الليبيين الذين يهتمون بالقضايا الدستورية: مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط (والتي تدعم بدورها بعض برامج H2O)، ومنظمة الحق باللاعنف، ومقرها لبنان، برئاسة الخبير الدستوري الشرق أوسطي المشهور عالمياً، شبلي ملاط.

باختصار، تحظى ليبيا بدعم العديد من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية لتثقيف مواطنيها بجوهر الدستور والعملية الدستورية من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية. (بالطبع، هناك العديد من المنظمات الليبية المهتمة بالقضايا الدستورية هي خارج مجال رؤية المجتمع الدولي). فهل سوف يحقق من في السلطة أقصى استفادة من الخبرة الدولية المتاحة، خاصة في صورة منسقة مثل ألبانيا، أم لا، هذا ما يتبقى لنا رؤيته.

*ساهمت دانيال طومسون في هذا المقال.*

*هذه هي الافتتاحية الرابعة عشر ضمن* [*سلسلة مقالات*](http://www.libyaherald.com/?s=Lorianne+Updike+Toler&x=0&y=0) *خاصة بالدستورية في ليبيا، كتبتها مؤرخة القانون الدستوري لوريان آبدايك تولير، الرئيس المؤسس لمشروع المصادر الدستورية، ورئيس شركة لوريان آبدايك تولير الاستشارية.*